

تناقض المذهب برهان بطلانه

الرافضة نموذجاً

■ أ. د. ناصر القفاري

N0380@hotmail.com

@Prof_Alqefari

لقد أخبرنا الله جل وعلا أن ما جاء من عنده سبحانه لا اختلاف فيه ولا تناقض، وما كان من وضع البشر فسيجد فيه الناس اختلافاً كثيراً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، قال ابن عباس: «يريد لو كان من عند مخلوق لكان فيه كذب واختلاف وباطل»[١].

وقد قرر أهل العلم أن التناقض علامة على كذب الدعوى وعدم صدق المدعي.

ولذا كان من مناهج العلماء في نقد المذاهب المخالفة والحوار مع المخالفين إثبات تناقض المخالف وبيان الاختلاف والتضاد بين أقواله. وقد اعتمد عليه كثيراً شيخ الإسلام ابن تيمية في حواره ونقده للمخالفين من الباطنية والجهمية والمعتزلة وغيرهم.

إن إبراز التناقض والتضاد في مقالات المخالفين لهو من الوسائل المهمة في كشف الباطل وفضح دعاته، وكل الفرق التي انحرفت عن جادة أهل السنة كان نصيبها من التناقض بقدر انحرافها وضلالها، وكانت الرافضة (الإمامية الإثنى عشرية) هي أكثر الطوائف تناقضاً، وكان تناقضها بادياً ظاهراً على رؤوس الأشهاد، جزاء وفاقاً لكذبهم وافترائهم، حتى صار دينهم كما يقول ابن تيمية: «من أفسد أقوال طوائف الأمة؛ فإنه ليس معهم حجة شرعية ولا عقلية»[٢].

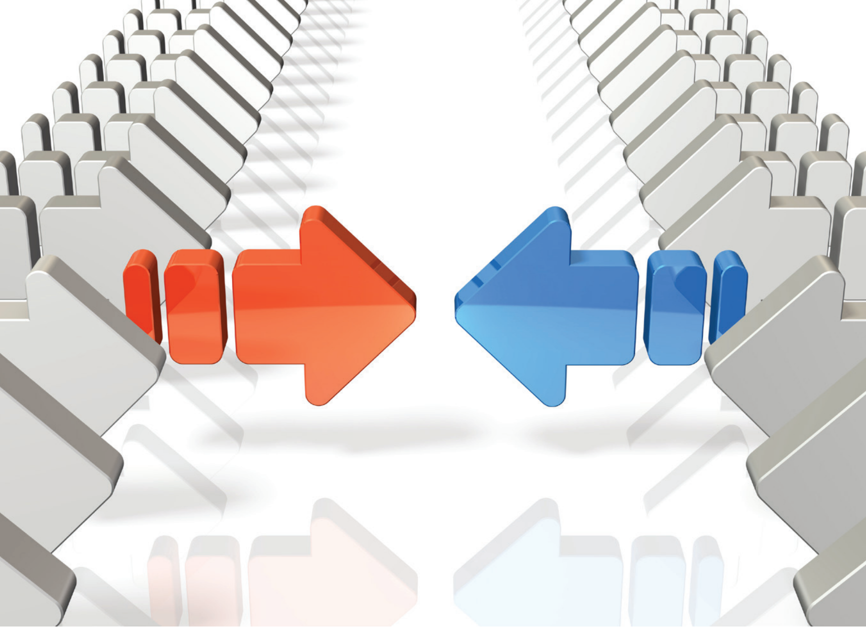
(١) «التفسير البسيط» (٦/ ٦٣٠) للواحدي.
(٢) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٢٥٩).

ومن صور تناقضهم أنهم «لفرط جهلهم وهواهم يقلبون الحقائق في المنقول والمعقول، فيأتون إلى الأمور التي وقعت وعلم أنها وقعت فيقولون: ما وقعت، وإلى أمور ما كانت ويعلم أنها ما كانت فيقولون: كانت، ويأتون إلى الأمور التي هي خير وصلاح فيقولون: هي فساد، وإلى الأمور التي هي فساد فيقولون: هي خير وصلاح؛ فليس لهم لا عقل ولا نقل»[٣]، «فهم دائماً يعمدون إلى الأمور المعلومة المتواترة ينكرونها، وإلى الأمور المعدومة التي لا حقيقة لها يثبتونها، فلهم أوفر نصيب من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ﴾ [العنكبوت: ٦٨] فهم يفترون الكذب، ويكذبون بالحق»[٤]، «ولهذا صار الرفض مأوى الزنادقة الملحدين من الغالية والمعطلة، كالنصيرية والإسماعيلية ونحوهم»[٥].

بل إن سبب إلحاد الملاحدة ظنهم أن ما عليه الرافضة هو الإسلام، فشكوا في الإسلام ذاته، فجو التشيع مناخ خصب لمختلف النحل والأهواء، وقد سجل محب الدين الخطيب أن التشيع كان عاملاً من عوامل انتشار الشيوعية والبهائية في إيران[٦].

وقد انتهى شيخ الإسلام ابن تيمية في حواره معهم إلى أن «الإمامية لا يرجعون في شيء مما ينفردون به عن

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٦/ ١٢١).
(٤) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٤٩٣).
(٥) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٢١٩).
(٦) «الخطوط العريضة» (ص٤٤-٤٥).



الجمهـور إلى الحجـة أصـلاً؛ لا عقلية ولا سـمعية، ولا نص ولا إجمـاع؛ وإنما عمدتهم دعوى نقل مكـذوب يعلم أنه كذب، أو دعوى دلالــة نص، أو قياس يعلم أنه لا دلالة له»[1].

وقـد أقـض مضاجـع الروافـض هـذا التناقض، وكان من أسـباب تخلي كثير منهم عـن نحلتهم، ولـذا حاولوا الخـروج عنه ما وسـعتهم المحاولة أو الحيلة فما زادهم ذلك إلا تناقضاً واختلافاً.

اسـتمع إلى أحد من كان من كبار أتباعهم[2]، وهو يشرح بعـض حيلهم للخروج من هذا التناقـض، إذ يقول: «إن أئمة الرافضـة وضعوا لشـيعتهم مقالتين لا يظهـرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً، وهما: القول بالبداء، وإجازة التقية»، ثم كشـف من خلال حياته في المجتمع الشـيعي، ومخالطته لهم كيف يتخذون من عقيدة البداء وسيلة للتستر على كذبهم فـي دعوى علـم الأئمة للغيب فقـال: «إن أئمتهم[3] لما أحلوا أنفسـهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون، والإخبار بما يكون في غد، وقالوا لشـيعتهم: إنه سيكون غداً وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء علـى ما قالـوه، قالوا لهم: ألم نعلمكـم أن هذا يكون، فنحن نعلم من قبل الله عز وجل ما علمته الأنبياء، وبيننا وبين الله عز وجل مثل تلك الأسـباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوه، قالوا لشـيعتهم: بدا لله[4] في ذلك فلم يكوِّنه، وأما التقية فإنه لما كثرت على أئمتهم مسائل شيعتهم في الحلال والحـرام وغير ذلك من صنوف أبـواب الدين، فأجابوا فيها وحفظ عنهم شـيعتهم جواب ما سألوهم وكتبوه ودونوه، ولم يحفـظ أئمتهم تلك الأجوبة بتقـادم العهد وتفاوت الأوقات؛ لأن مسائلهم لم ترو في يوم واحد، ولا في شهر واحد، بل في سـنين متباعدة، وأشـهر متباينة، وأوقات متفرقة، فوقع في أيديهم في المسألة الواحدة مرة عدة أجوبة مختلفة متضادة، وفي مسائل مختلفة أجوبة متفقة، فلما وقفوا على ذلك منهم ردوا إليهم هذا الاختلاف والتخليط في جواباتهم وسـألوهم عنـه، وأنكروه عليهم، فقالوا: من أين هذا الاختلاف؟ وكيف جاز ذلـك؟! قالت لهم أئمتهم: إنما أجبنـا بهذا للتقية، ولنا أن نجيب بما أحببنا وكيف شـئنا؛ لأن ذلك إلينا، ونحن نعلم بما يصلحكم، وما فيه بقاؤكم وكف عدوكم عنا وعنكم. فمتى

(١) «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٣٤٣).

(٢) هو سليمان بن جرير الذي خرج من نحلة الرافضة وتبعه جماعة، واعتنق مذهب الزيدية، وتنسب له فرقة السليمانية أو الجريرية من الزيدية.

(٣) الحقيقة أنه من افتراء الزنادقة ونسبتهم الأكاذيب إلى الأئمة علها تجد القبول، وأئمة أهل البيت من هذه الضلالات براء.

(٤) انظر في معنى البداء: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٩٣٧)، «مسألة التقريب» (١/ ٣٤٤).

يظهر من هؤلاء على كذب؟! ومتى يعرف لهم حق من باطل؟!»[1].

فتأمل كيف يحاولون الخروج من تناقضهم في الأخبار بدعوى البداء الذي يستلزم نسبة الجهل إلى الله - تعالى وتقدس -، فحاولوا الخروج من الجهل فوقعوا في الكفر والنفاق، وتأمل كيف يحاولون الخروج من جهلهم في الأحكام وتناقض الفتاوى الصادرة منهم بدعوى التقية، وأن هذا أمر مقصود، كما يقول سليمان بن جرير الذي خرج من دين الإثنى عشرية واعتنق مذهب الزيدية، وأسس فرقة تنتسب إليه، لكنه ينسب هاتين المقالتين المبنيتين على المكر والخداع إلى بعض أهل البيت، والحق أن ذلك من أولئك الزنادقة المنتسبين إلى أهل البيت لأكل أموال الناس بالباطل.

وجاء في كتابهم «بحار الأنوار» الذي يقول عنه أحد شيوخهم المعاصرين: إنه المرجع الوحيد لتحقيق معارف المذهب[2]. وعدوه أحد المصادر المعتمدة في التلقي ما نصه عن موسى بن أشيم قال: دخلت على أبي عبد الله فسألته عن مسألة فأجابني فيها بجواب، فأنا جالس إذ دخل رجل فسأله عنها بعينها، فأجابه بخلاف ما أجابني، وخلاف ما أجاب به صاحبي، ففزعت من ذلك وعظم عليَّ، فلما خرج القوم نظر إليَّ، وقال: «يا ابن أشيم، إن الله فوض إلى داود أمر ملكه فقال: ﴿**هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [ص: ٣٩] ، وفوض إلى محمد ﷺ أمر دينه فقال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [الحشر: ٧] ، وإن الله فوض إلى الأئمة منا وإلينا ما فوض إلى محمد ﷺ، فلا تجزع»[3]، فتأمل التناقض في الجواب ثم ارجع البصر إلى ما هو أعظم كفرًا، وهو دعواهم أن للأئمة حق تغيير دين الله وشرعه؛ لأن الله قد فوض الأمر في ذلك إلى الأئمة، كما يفترون.

ولقد أقر شيخهم محمد بن الحسن الطوسي باختلاف أحاديثهم التي يقوم عليها مذهبهم وتناقضها، واشتكى مما «آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد» حتى قال إنه «لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه»، واعترف بأن هذا

(١) «المقالات والفِرَق» للقمي (ص٧٨)، «فرق الشيعة» للنوبختي (ص٦٤-٦٥)، وانظر في هذا المعنى: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي (ص٢٤٩).
(٢) «مقدمة البحار» للبهبودي (ص١٩).
(٣) «الاختصاص» (ص٣٢٩-٣٣٠)، «بحار الأنوار» (٢٣/ ١٨٥).

الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض»[4].

وقام بمحاولة يائسة لتدارك هذا الاختلاف وتوجيه هذا التناقض فلم يفلح؛ بل زاد الطين بلة، حيث علق كثيراً من اختلاف الروايات على التقية بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة.

ومن ينظر في معتقد التقية لديهم ينكشف له شيء من هذا التناقض، والتقية عندهم أن يقول أو يفعل خلاف ما يعتقد[5]، وهي النفاق بالمفهوم الشرعي، وإنما سموها تقية للخداع والتمويه، وهي أساس التناقض، ومع ذلك جعلوها من أصول دينهم، حتى قالوا: «تسعة أعشار الدين في التقية»[6].

بل إنهم يجعلون تارك التقية لا دين له، فعن أبي عبد الله قال: «اتقوا الله في دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له»[7]، وقالوا: «لا دين لمن لا تقية له»[8].

وكذلك يروي الكليني عن أبي جعفر - المولود بالمدينة سنة ٥٧هـ والمتوفى سنة ١١٤هـ أي في العصر الذهبي للإسلام وفي خير القرون وأفضل البقاع - أنه يقول: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له»[9]، ويقول: «خالطوهم بالبرانية، وخالفوهم بالجوانية إذا كانت الإمرة صبيانية»[10]، فأي تقية يريدون وهم في أفضل البقاع وبين خير القرون، وبعدما أعز الله الإسلام إلا التظاهر بالإسلام وإبطان الكفر؟!

ويبدو أن الذي أسس هذه العقيدة الغريبة، وجعلها من أصول دينهم هو شيخهم الكليني (ت ٣٢٩هـ أو ٣٢٨هـ) حيث يعتني بأمر التقية، ويعقد لها باباً خاصاً بعنوان: (باب التقية)، ويضعه ضمن كتاب «الإيمان والكفر»، وهذا دليل على أنهم يرون أن ترك التقية كفر كما أن فعلها إيمان، وقد

(٤) «تهذيب الأحكام» (١/ ٢-٣).
(٥) انظر: «شرح عقائد الصدوق» للمفيد (ص٢٦١) (ملحق بكتاب أوائل المقالات).
(٦) «الكافي» (٢/ ٢١٧).
(٧) «الكافي» (٢/ ٢١٨).
(٨) «الكافي» (٢/ ٢١٧).
(٩) المصدر السابق (٢/ ٢١٩).
(١٠) المصدر السابق (٢/ ٢٢٠)، والبرانية: العلانية، والجوانية: السر والباطن. «هامش الكافي» (٢/ ٢٢٠- ٢٢١).

ذكر الكليني في باب التقية ٢٣ حديثاً لهم[١].

وقد حمل شيوخهم جميع ما ورد في مصادرهم من تناقضات على التقية، فكانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار!

يذكر العلامة السويدي عند حكاية مناظرته مع شيوخ الرافضة أن أحد علمائهم قال: مذهبنا أن الإنسان إذا صارت له أهلية الاجتهاد يجتهد في أقوال جعفر الصادق فيصحح واحداً منها، فقلت: وما يقول في الباقي؟ قال: يقول: إنها تقية. فقلت: إذا اجتهد واحدٌ فصحَّح غير هذا القول، فما يقول في القول الذي صححه المجتهد الأول؟ فقال: يقول: إنها تقية. فقلت: إذن ضاع مذهب جعفر الصادق؛ إذ كل مسألة تنسب له يحتمل أن تكون تقية؛ إذ لا علامة تميز بين ما هو للتقية وبين غيره، فانقطع ذلك العالم، فما جوابك أنت؟ فانقطع هو أيضاً[٢]. ثم قلت له: فإن قلتم: ليس في مذهب جعفر الصادق تقية، فهو ليس المذهب الذي أنتم عليه؛ لأنكم كلكم تقولون بالتقية[٣]، فانقطع، ثم ذكرت له دلائل غير هذا تدل على أن الذي في أيديهم ليس بمذهب جعفر الصادق.

وقد اشتكى بعض شيوخهم من هذه الظاهرة وهو الفيض الكاشاني صاحب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة لديهم، فقال عن تناقض طائفته: «تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولاً أو ثلاثين قولاً أو أزيد؛ بل لو شئت أقول: لم تبقَ مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها»[٤].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص وليس اختلافاً في الاستنباط، ولا شك أن التناقض أمارة على بطلان المذهب، وكذب الروايات، وأن

(١) «الكافي» (٢/ ٢١٧– ٢٢١).

(٢) ولهذا قرر شيخهم صاحب الحدائق أنهم – بسبب التقية – لا يعلمون من أحكام دينهم إلا القليل، حيث قال: «فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل لامتزاج أخباره بأخبار التقية كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني حتى إنه تخطأ العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار» [الحدائق/ يوسف البواني: ١/ ٥].

(٣) انظر: باب التقية في «أصول الكافي» (٢/ ٢١٧) وراجع مبحث التقية فيما سبق، وقد ورد في دواوينهم المعتبرة أحاديث في مدح الصحابة، وفي مدح علي رضي الله عنه لعمر، كما وردت نصوص في تحريم المتعة وفي غسل الرجلين وأن علياً غسل رجليه إلخ. وهذه كلها تختلف مع أصولها ولهذا حملوها على التقية بلا دليل، ومن يراجع على سبيل المثال كتاب «التهذيب» أو «الاستبصار» ـ كلاهما للطوسي ـ يرى أحاديث كثيرة خالفت أصولهم ولم يجد الطوسي لها تأويلاً غير حملها على التقية.

(٤) «الوافي» المقدمة (ص٩).

ذلك ليس من عند الله؛ لقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ، وتلك سنة إلهية في كل ديانة وضعية.

أما المخرج الثاني الذي اخترعوه لمحاولة الخروج من التناقض والذي أشار إليه سليمان بن جرير الزيدي في مقالته السابقة فهو البداء. والبداء في الأصل عقيدة يهودية ضالة، وقد وردت في التوراة التي حرفها اليهود وفق ما شاءت أهواؤهم نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى الله سبحانه[٥].

وانتقل الاعتقاد في البداء أولاً إلى فرق السبئية المدعية للتشيع، ففرق السبئية «كلهم يقولون بالبداء؛ إن الله تبدو له البداوات»[٦]، ثم أخذ بفكرة البداء المختار بن أبي عبيد الثقفي[٧] «لأنه كان يدعي علم الغيب، فكان إذا حدث خلافُ ما أخبر به قال: قد بدا لربكم»[٨].

إذن البداء فرية يهودية، حاولت السبئية أن تدخلها في عقائد المسلمين وأخذ بها المختار لتأييد دعواه الكاذبة في علم الغيب، وهي لا تجوز نسبتها إلى الله، ولكن الشيعة الإمامية تلقفتها وجعلتها من أصول عقائدها وقالوا: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[٩]، «وما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء»[١٠]، «ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»[١١].

وفي صحيحهم «الكافي» باب في هذا بعنوان «باب البداء» جاء ضمن كتاب التوحيد! وفي هذا الباب ١٦ حديثاً

(٥) برغم أن المشهور عن اليهود أنهم ينكرون النسخ لأنه يستلزم البداء. انظر: «مسائل الإمامة»: ص٧٥ و«مناهل العرفان»: (٢/ ٧٨). ومع ذلك فقد جاء في التوراة: «ورأى الرب أن شر الناس قد كثر على الأرض، وأن كل تصور أفكار قلوبهم إنما هو شر في جميع الأيام. فندم الرب أنه عمل الإنسان على الأرض وتأسف في قلبه، فقال الرب: أمحو الإنسان الذي خلقت عن وجه الأرض، الإنسان مع البهائم والدبابات وطير السماء لأني ندمت على خلقي لهم». «الكتاب المقدس» الفصل السادس من تكوين التوراة (ص١٢).

(٦) الملطي: «التنبيه والرد» (ص١٩).

(٧) المختار ابن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو الثقفي، تنسب له طائفة الكيسانية من الشيعة، وهو الذي قام للأخذ بثأر الحسين، وادعى إمامة محمد بن الحنفية، وشاعت في الناس أخبار عنه بأنه ادعى النبوة ونزول الوحي عليه وأنه كان لا يوقف له على مذهب.. قتل عام ٦٧هـ. «البداية والنهاية»: (٨/ ٢٨٩) وما بعدها، «الفرق بين الفرق» (ص ٣٨)، «الأعلام» للزركلي (٨/ ٧٠).

(٨) انظر بعض أخباره في هذا في «الملل والنحل» (١/ ١٤٩).

(٩) «الكافي»، كتاب التوحيد، باب البداء (١/ ١٤٦).

(١٠) المصدر السابق (١/ ١٤٨).

(١١) المصدر السابق (١/ ١٤٨).

في البداء[1]، وفي «البحار» للمجلسي ذكر أحاديث البداء في باب بعنوان: «البداء والنسخ» وذكر فيه ٧٠ حديثاً[2].

أما الأمثلة على الاختلاف والتناقض في مصادرهم ورواياتهم فهي باب واسع جداً[3]. ومن أطرف وأغرب ما وقفت عليه من صور التناقض، ولم أر من أشار إليه مع أهميته أن الشيعة الإثنى عشرية تحكم على من زعم من أتباعهم أنه رأى مهديهم المنتظر الذي لم يوجد أصلاً بالعدالة، بل يعتقدون أنه قد بلغ بهذه الرؤية المزعومة أعلى درجات العدالة والصدق - مع أنه بلا ريب إما أن يكون كذاباً، أو رأى شيطاناً؛ لأن مهديهم المزعوم لا وجود له أصلاً - في حين تحكم على أصحاب رسول الله ﷺ الذين شرفوا بلقائه وصحبته والإيمان به واتباعه بالنفاق والكفر!

يقول شيخهم الممقاني - وهو من آياتهم في هذا العصر التي ينسبونها زوراً إلى الله -: «تشرف الرجل برؤية الحجة - عجل الله فرجه وجعلنا من كل مكروه فداه - بعد غيبته، فنستشهد بذلك على كونه في مرتبة أعلى من مرتبة العدالة ضرورة»[4].

ولكن لماذا لا يُجرون مثل هذا الحكم في صحابة رسول الله، ويعتبرون تشرف الصحابة برؤية رسول الهدى ﷺ برهان عدالتهم، أليس رسول الله أعظم من منتظر موهوم، لا وجود له، بل مشكوك في وجوده عند شيعة عصره، فكيف به اليوم بعد تعاقب القرون.. أليس هذا هو التناقض بعينه؟! فانظر وتعجب كيف يزكى رجل يدعي رؤية معدوم، والأصل أن يعتبر هذا دليل كذبه، ويطعن في صحابة رسول الله الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه لو لم يرد من الله عز وجل فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد بنزاهتهم»[5].

ولقد تنبه لهذا التناقض العالم الإيراني الشيعي المفارق لهذا المذهب الخرافي أحمد الكسروي فقال: «أما ما قالوا عن ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ إلا ثلاثة أو أربعة منهم فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي ﷺ، آمنوا به حين كذبه الآخرون ودافعوا عنه، واحتملوا الأذى في سبيله ثم ناصروه في حروبه ولم يرغبوا عنه بأنفسهم. ثم أي نفع لهم في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله فأي الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجل أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب»[6].

ومن تناقضاتهم: أن شيوخ الشيعة شرعوا لأتباعهم الطواف بأضرحة الموتى من الأئمة، ووضعوا من الروايات على آل البيت ما يسندون به هذا الشرك، فذكر المجلسي أنه ورد في بعض زيارات الأئمة: «إلا أن نطوف حول مشاهدكم»، وفي بعض الروايات: «قبِّل جوانب القبر»، كما قال إن الرضا كان - على حد زعمه - يطوف بقبر رسول الله ﷺ[7]، وأخذ من ذلك شرعية هذا النسك الوثني في مذهبهم، ولم يلتفت إلى نصوص القرآن الصريحة الواضحة في النهي عن الشرك والوعيد عليه بنار جهنم وبئس المصير، ولكن أشكل عليه روايات لهم تناقض - كالعادة - مذهبهم في المشاهد وهي مروية عن أئمتهم فرام التخلص منها بالتأويل.

جاء في رواياتهم ما ينهى عن الطواف بالقبور كقول إمامهم: «لا تشرب وأنت قائم ولا تطف بقبر، فإن من فعل ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه، ومن فعل شيئاً من ذلك لم يكن يفارقه إلا ما شاء الله»[8]. وقد أجهد المجلسي نفسه في تأويل هذه الرواية فقال: «يحتمل أن يكون النهي عن الطواف بالعدد المخصوص الذي يُطاف بالبيت، ويحتمل أن يكون المراد بالطواف المنفي هنا التغوط»[9].

فأنت ترى أن المجلسي لم يحاول أن يسلك ما يتفق مع كتاب الله سبحانه وما عليه المسلمون، وما جاء عندهم أيضًا: «ولا تطف على قبر»، فينصح لنفسه وطائفته بالنهي عن هذه البدعة، بل تكلف في تأويل نصهم الذي يدل على المعنى الحق! فدين الشيعة هو دين المجلسي لا دين الأئمة،

(١) المصدر السابق (١/١٤٦- ١٤٩).
(٢) «البحار» (٤/ ٩٢- ١٢٩).
(٣) انظر أمثلة كثيرة لذلك في «كتابي أصول مذهب الشيعة».
(٤) «تنقيح المقال» (١/ ٢١١).
(٥) «الكفاية» (ص٤٩).
(٦) «التشيع والشيعة» (ص٦٦).
(٧) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٢٦).
(٨) ابن بابويه «علل الشرائع» (ص٢٨٣)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٢٦).
(٩) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٢٦).

وعمل الشيعة بما قاله شيوخهم لا ما قاله أئمتهم، فأعرضوا عـن قول الإمام: «ولا تطف بقبر»، كما أعرضوا من قبل عن قول الله ورسـوله وإجماع المسلمين، واتبعوا شيوخهم فضلوا وأضلوا قومهم سواء السبيل.

ومن الأمثلة أيضاً في هذا الباب أن شـيخهم المجلسـي يقـول: «إن اسـتقبال القبر أمـر لازم، وإن لم يكـن موافقاً للقبلة.. واسـتقبال القبر للزائر بمنزلة اسـتقبال القبلة وهو وجـه اللـه، أي جهته التي أمـر الناس باسـتقبالها في تلك الحالة»[١]، وحينما وجد المجلسي في روايات قومه ما يعارض هـذه الوثنيـة المقررة في دينهم وهي ما جـاء في مصادرهم المعتمدة عن أبي جعفر محمد الباقر يقول: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسـجداً، فإن الله لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٢].

وما جاء في «الوسـائل» - وهو مـن مصادرهم المعتمدة أيضاً - أن علي بن الحسـين قال: قال النبي ﷺ: «لا تتخذوا قبـري قبلة ولا مسـجدًا؛ فإن الله لعـن اليهود حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مسـاجد»[٣]، كما ورد أيضاً بطلان الصلاة إلى غير القبلة في مصادرهم، وقد ذكر صاحب الوسائل في هذا المعنى خمس روايات[٤].

وحينمـا وجد المجلسـي ذلك رجح لقومـه العمل بالنص الوثني الشركي، فقال: «يمكن حمل الخبر السابق على التقية أو علـى أنه لا يجوز أن يجعل قبورهـم بمنزلة الكعبة يتوجه إليها من كل جانب[٥]... وسـتأتي الأخبار المؤيدة للخبر الثاني (يعني في اتخاذ القبر قبلة) في أبواب الزيارات»[٦].

انظر كيف يؤيد شـيوخهم الشرك بالله سبحانه، ويردون الحق ولو جاء في كتبهم.

وقـد توقف المجلسـي أيضـاً عند قول إمامـه وهو يبين

(١) «بحار الأنوار» (١٠١/ ٣٦٩).
(٢) ابن بابويه «علل الشرائع» (ص٣٥٨)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٢٨).
(٣) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ٥٧)، «وسائل الشيعة»(٣/ ٤٥٥).
(٤) انظر: «وسائل الشيعة» (٣/ ٢٢٧)، وانظر في بطلان الصلاة إلى غير القبلة عندهم: «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٢٢،٧٩)، و«تهذيب الأحكام» (١/ ١٤٦، ١٧٨، ١٩٢، ٢١٨)، و«فروع الكافي» (١/ ٨٣).
(٥) أي أنها قبلة - في مذهبهم - من جهة واحدة، وليست كالكعبة قبلة من كل الجهات، وليس ذلك لأفضلية الكعبة عندهم، ولكن خشية التقدم على الضريح كما يشير إليه خبر مماثل مروي عن مهديهم المعدوم (انظر: الاحتجاج للطبرسي: ٢/ ٣١٢ ط. النجف، بحار الأنوار: ١٠٠/ ١٢٨).
(٦) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٢٨).

طريقـة زيـارة القبـر لمن هو بعيـد عنه، قال: «اغتسـل يوم الجمعـة أو أي يوم شـئت، والبس أطهر ثيابـك واصعد إلى أعلى موضع في دارك أو الصحراء فاسـتقبل القبلة بوجهك بعدمـا تبـين أن القبر هنالـك». توقف المجلسـي عند هذا النص، لأن اسـتقبال القبر في دينه أمـر لازم فقال: «قوله: فاسـتقبل القبلة بوجهك لعله عليه السلام إنما قال ذلك لمن أمكنه اسـتقبال القبر والقبلة معاً... ويحتمل أن يكون المراد بالقبلـة هنـا جهة القبر مجـازاً.. ولا يبعد أن تكـون القبلة تصحيف القبر»[٧]. كل هـذه التكلفات والتأويلات لأنه يقول بأن طائفته «حكموا باستقبال القبر مطلقاً (أي في كل أنواع الزيـارات)، وهو الموافق للأخبـار الأخر في زيارة البعيد»[٨]، وقال: إنه مع بعد الزائر عن القبر يستحسـن استقبال القبر في الصلاة واستدبار الكعبة[٩]، وذلك عند أداء ركعتي الزيارة التـي قالـوا فيها: «إن ركعتـي الزيارة لا بـد منهما عند كل قبـر»[١٠]. وهذا ليس بغريب من قوم زعموا أن كربلاء أفضل من الكعبة، بل قالوا: إن الكعبة ليسـت سوى ذنَب ذليل مهين لأرض كربـلاء - كبرت كلمة تخرجها أفواههم أو تسـطرها أقلامهـم -، ففي حديـث لهم عن أبي عبد الله أنه قال: «إن الله أوحى إلى الكعبة لولا تربة كربلاء ما فضلتك، ولولا من تضمنـه أرض كربـلاء ما خلقتك ولا خلقـت البيت الذي به افتخرت، فقرِّي واسـتقري وكوني ذنَباً متواضعاً ذليلاً مهيناً غير مسـتنكف ولا مسـتكبر لأرض كربلاء، وإلا سـخت بكِ وهويت بكِ نار جهنم»[١١].

فماذا نسـمي هذا الديـن الذي يأمر أتباعه باسـتدبار الكعبة واسـتقبال قبور الأئمة؟ وماذا نسـمي هؤلاء الشيوخ الذين يدعون لهذا الدين؟ فليسـم بأي اسم إلا الإسلام دين التوحيد الذي نهى رسـوله ﷺ عن الصلاة في المقابر، فكيف باتخاذ القبور قبلة؟!

يقول أحمد الكسـروي: «ومما يرى من لجاج الشيعة أنه قـد انقضى منذ ظهـور الوهابيين أكثر من مائة وخمسـين عامـاً، وجرت في تلك المدة مباحثات ومجادلات كثيرة بينهم

(٧) «بحار الأنوار» (١٠١/ ٣٦٩).
(٨) «بحار الأنوار» (١٠١/ ٣٦٩-٣٧٠).
(٩) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٣٥).
(١٠) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ١٣٤).
(١١) «بحار الأنوار» (١٠١/ ١٠٧).

وبـين الطوائف الأخرى من المسـلمين، وانتشـرت رسـالات وطبعت كتب، وظهر جلياً أن ليسـت زيارة القبب، والتوسـل بالموتى، ونذر النذور للقبور وأمثالها إلا الشرك، ولا فرق بين هـذه وبين عبادة الأوثان التي كانت جارية بين المشـركين من العرب فقام الإسـلام يجادلها ويبغي قلع جذورها، يبين ذلك آيـات كثيرة مـن القرآن، فأثرت الوهابية في سـائر طوائف المسـلمين غير الروافض أو الشـيعة الإمامية، فإن هؤلاء لم يكترثوا بما كان، ولم يعتنوا بالكتب المنتشرة والدلائل المذكورة أدنى اعتناء، ولم يكن نصيب الوهابيين منهم إلا اللعن والسب كالآخرين»[١].

والتناقض في هذا المذهب من أعجب العجب، ومن ذلك: ما جاء في كتاب التوحيد لابن بابويه: «عن منصور بن حازم قال: سـألت أبا عبد الله – عليه السـلام – هل يكون اليوم شـيء لم يكن في علم الله تعالـى بالأمس؟ قال: لا، من قال هـذا فأخـزاه اللـه، قلت: أرأيت مـا كان وما هـو كائن إلى يـوم القيامـة أليس في علـم الله؟ قال: بلى، قبـل أن يخلق الخلق»[٢].

ولا شـك بـأن عقيدة البـداء بمقتضى معناهـا اللغوي، وبموجـب روايـات الإثنـى عشـرية، وبحسـب تأويل بعض شـيوخهم تقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس. وبحسـب الإثنى عشرية عار وفضيحة أن تنسب إلى الحق جل شـأنه هذه العقيدة، على حـين تبرئ أئمتها منها، فإذا وقع الخلف في قول الإمام نسـبت ذلك إلى الله لا إلى الإمام.

ومـن تناقضاتهم الفاضحة أنهم يقولون في سـبب غيبة مهديهـم المعدوم بما جاء في كتابهـم الكافي عن زرارة قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: إن للقائم – عليه السلام – غيبة قبـل أن يقوم، قلت: ولم؟ قال: إنـه يخاف – وأومأ بيده إلى بطنه – يعني القتل»[٣].

وأكد ذلك شيخ الطائفة الطوسي بقوله: «لا علة تمنع من ظهوره إلا خوفه على نفسـه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما سـاغ له الاسـتتار وكان يتحمل المشاق والأذى، فإن منازل الأئمة وكذلك الأنبياء – عليهم السلام – إنما تعظم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله تعالى»[٤].

ولكـن هذا التعليـل للغيبة الذي يؤكده شـيخ الطائفة لا يتصور في حق الأئمة – على ما يعتقد الشـيعة – لأن الأئمة «يعلمـون متى يموتـون، ولا يموتون إلا باختيـار منهم»، كما أثبـت ذلك الكلينـي في «الكافي» في روايـات عديدة، وبوب لهـا بهذا اللفـظ المذكور[٥]، وأثبت ذلك المجلسـي في «بحار الأنوار» وبوب له بلفظ: «أنهم – عليهم السلام – يعلمون متى يموتـون، وأنه لا يقع ذلك إلا باختيارهم»[٦]. فكيف يخرجون من هذا التناقض؟!

كما أن الأئمة – على حد ما يعتقد الشيعة – «يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء»، كما قرر ذلك الكليني في باب يحمل العنوان المذكور[٧]، فبوسـعهم أن يحترزوا من الخطر بما لا يخطر على بال أحد، ومظاهر التناقض وصوره في هذه النحلة أكثر من أن تحصر.

ولذلك سخر منهم رئيس المحاكم الإيرانية، العالم الخارج عـن هذه النحلة الخرافية أحمد الكسـروي، قائلاً: «إذا كان منتظرهم قد اختفى لخوفه على نفسـه فلم لم يظهر عندما اسـتولى آل بويه الشـيعيون على بغداد، وصيروا خلفاء بني العبـاس طوع أمرهم؟ فلم لم يظهر عندما قام الزمان) ويعد نفسـه وكيـلاً عنه؟ وبعد، فلم لا يظهر اليـوم وقد كمل عدد الشيعيين ستين مليوناً وأكثرهم من منتظريه؟!»[٨].

ولو كان الكسروي حياً لقال: لم لم يظهر وقد قامت دولة الملالـي في إيران وحكموا باسـم النيابة عنه ونادوا بتصدير ثورتهم التي تقوم على أسـاس دعوى غيبته وأن بقاء حكمهم مرهون بخروجه من سردابه؟!

---

(١) «التشيع والشيعة» (ص٨٩).
(٢) «التوحيد» (ص٣٣٤)، «أصول الكافي» (١/ ١٤٨) رقم (١٠)، وانظر قريباً من هذا المعنى رواية أخرى في «الكافي» (١/ ١٤٨) رقم (٩).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٣٣٨)، «الغيبة للنعماني» (ص١١٨)، «إكمال الدين» (ص٤٤٩).
(٤) «الغيبة للطوسي»، فصل في ذكر العلة المانعة لصاحب الأمر من الظهور (ص١٩٩).
(٥) «أصول الكافي» (١/ ٢٥٨).
(٦) «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٨٥).
(٧) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٠).
(٨) «التشيع والشيعة» (ص٤٢).